

خارج الفقہ

۱۵

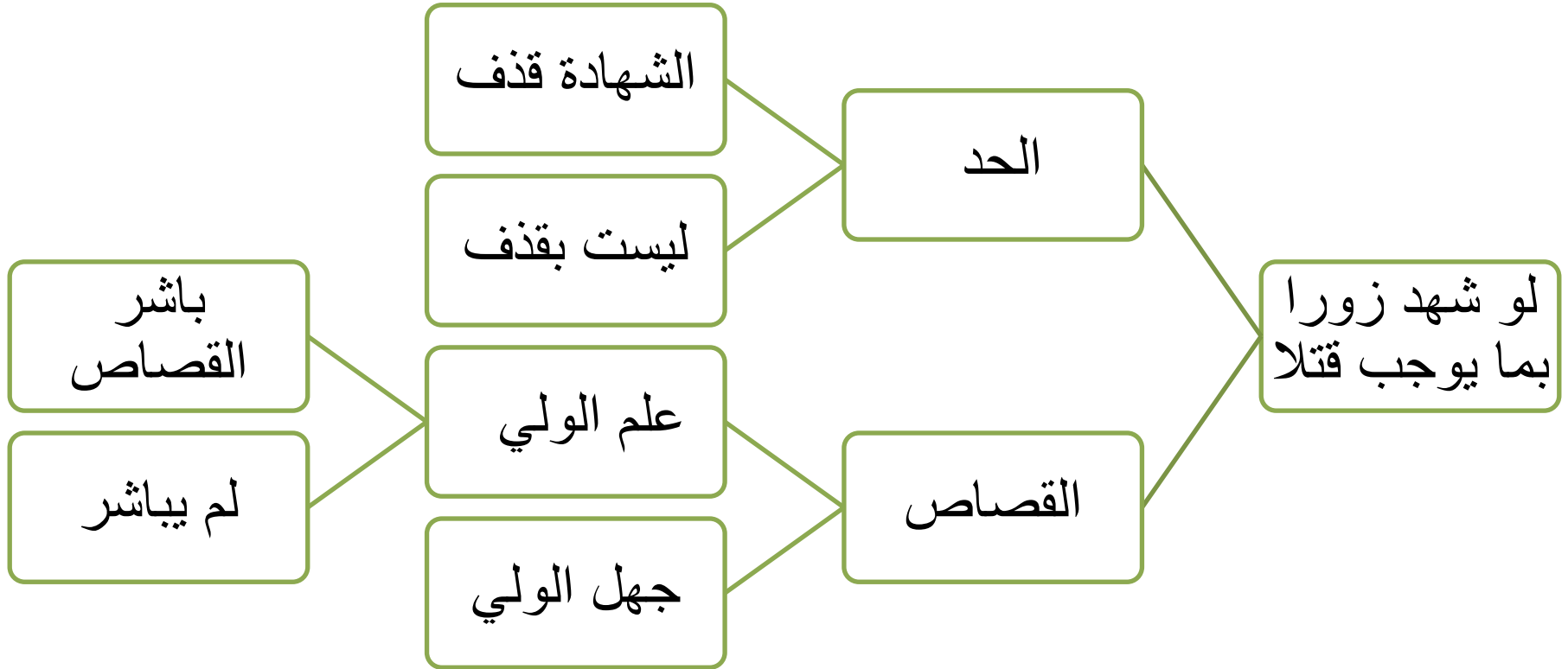
۹۲-۱۲-۱۴ کتاب القصاص

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

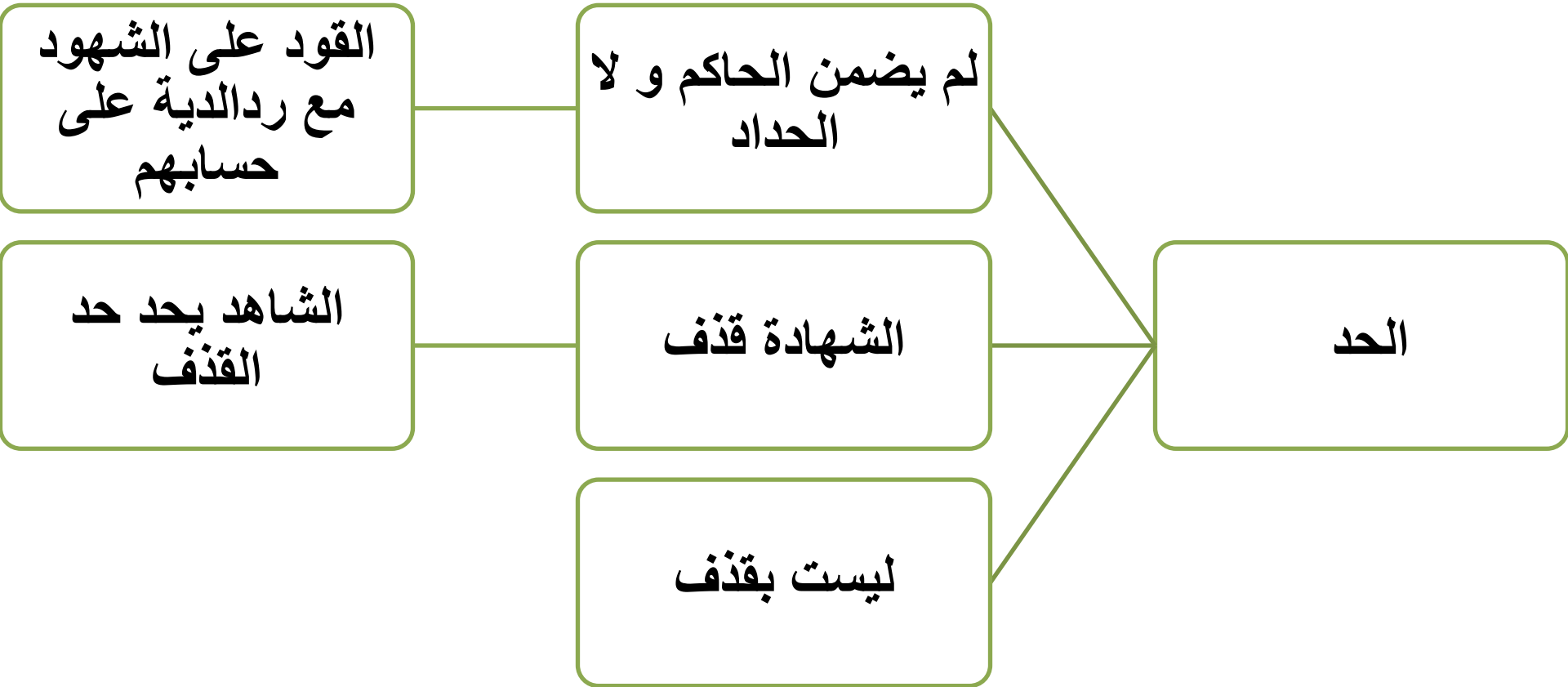
لو شهد اثنان بما يوجب قتلا

- مسألة ٣٩ لو شهد اثنان بما يوجب قتلا كالارتداد مثلا أو شهد أربعة بما يوجب رجما كالزنا ثم ثبت أنهم شهدوا زورا بعد إجراء الحد أو القصاص لم يضمن الحاكم و لا المأمور من قبله في الحد، و كان القود على الشهود زورا مع رد الدية على حساب الشهود،
- و لو طلب الولي القصاص كذبا و شهد الشهود زورا فهل القود عليهم جميعا أو على الولي أو على الشهود؟ وجوه، أقربها الأخير.

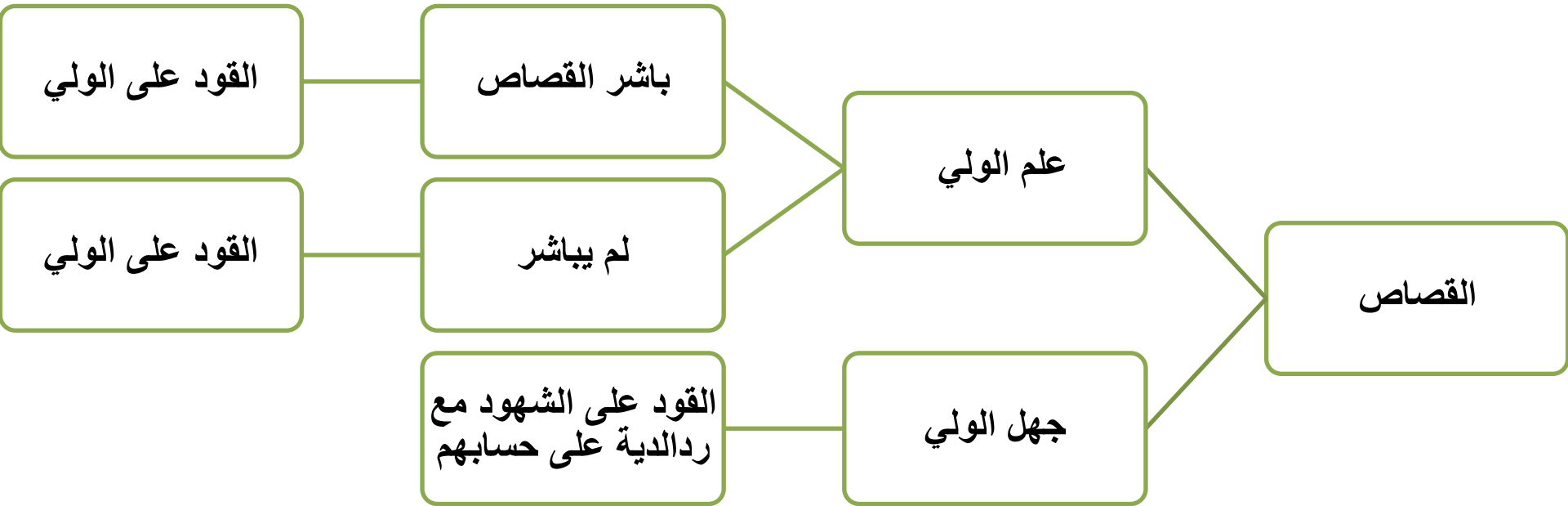
لو شهد اثنان بما يوجب قتلا



لو شهد اثنان بما يوجب قتلا



لو شهد اثنان بما يوجب قتلا



لو شهد اثنان بما يوجب قتلا



لو شهد اثنان بما يوجب قتلا

• ٥٣ - بَابُ

- ١٤٤٣٦ / ١. عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُّونَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مِسْمَعٍ:
- عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَضَى فِي أَرْبَعَةِ شَهْدُوا عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُمْ رَأَوْهُ مَعَ امْرَأَةٍ يُجَامِعُهَا «٢»، فَيُرْجَمُ «٣»، ثُمَّ يَرْجَعُ «٤» وَوَاحِدٌ مِنْهُمْ، قَالَ: يُغْرَمُ رُبْعَ الدِّيَةِ إِذَا قَالَ: شَبَّهَ عَلِيًّا؛ فَإِنْ رَجَعَ اثْنَانِ وَقَالَا: شَبَّهَ عَلَيْنَا، غُرِّمَا نِصْفَ الدِّيَةِ؛ وَإِنْ رَجَعُوا جَمِيعًا «٥» وَقَالُوا: شَبَّهَ عَلَيْنَا، غُرِّمُوا الدِّيَةَ؛ وَإِنْ قَالُوا: شَهَدْنَا بِالزُّورِ، قَتَلُوا جَمِيعًا». «٦»

لو شهد اثنان بما يوجب قتلا

- (٢). في التهذيب، ج ٦: + / «وهم ينظرون».
- (٣). في «ك» والوافي والتهذيب: «فرجم».
- (٤). في الوافي والتهذيب: «رجع».
- (٥). في الوسائل: - / «جميعاً».
- (٦). التهذيب، ج ١٠، ص ٣١٢، ح ١١٦٣، معلقاً عن سهل بن زياد. التهذيب، ج ٦، ص ٢٨٥، ح ٧٨٨، بسند آخر عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليهم السلام، مع زيادة في أوّله الوافي، ج ١٦، ص ٨٥٣، ح ١٦٢٧٣؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٢٩، ح ٣٥٣١٨.

لو شهد اثنان بما يوجب قتلا

- ١٤٤٣٧ / ٢. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ **بَعْضِ**

أَصْحَابِهِ:

- عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَرْبَعَةِ شَهَدُوا عَلَى رَجُلٍ مُحْصَنٍ بِالزَّانِيَةِ، ثُمَّ رَجَعَ أَحَدُهُمْ بَعْدَ مَا قُتِلَ الرَّجُلُ، قَالَ: «إِنْ قَالَ الرَّابِعُ «٧»: وَهَمْتُ «٨»، ضُرِبَ الْحَدُّ، وَغَرِمَ «٩» الدِّيَّةَ؛ وَإِنْ قَالَ: تَعَمَّدْتُ، قُتِلَ «١». «٢»

لو شهد اثنان بما يوجب قتلا

- (٧). في التهذيب: «الراجع».
- (٨). في «بف» والوافي والوسائل، ج ٢٧ والكافي، ح ١٤٤٩٧ والتهذيب: «او همت».
- (٩). في حاشية «جت» والوسائل، ج ٢٧: «واغرم».
- (١). في المرأة: «لعله على المشهور الحدّ فيه محمول على التعزير، والدية على ربعا، والقتل على ما إذا ردّ الوليّ عليه ثلاثة أرباع الدية».
- (٢). الكافي، كتاب الشهادات، باب من شهد ثمّ رجع عن شهادته، ح ١٤٤٩٧. و في التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٠، ح ٦٩١، معلقاً عن عليّ بن إبراهيم. التهذيب، ج ١٠، ص ٣١١، ح ١١٦٢، معلقاً عن ابن محبوب، عن بعض أصحابنا. الفقيه، ج ٣، ص ٥٠، ح ٣٣٠٥، بسند آخر، مع اختلاف يسير الوافي، ج ١٦، ص ٨٥٢، ح ١٦٢٧٢؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٢٨، ح ٣٣٨٥٨؛ وج ٢٩، ص ١٢٨، ح ٣٥٣١٧.

لو شهد اثنان بما يوجب قتلا

- ١٤٤٣٨ / ٣. ابن محبوب «٣»، عن إبراهيم بن نعيم الأزدي، قال:
- سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أربعة شهدوا على رجل بالزنى، فلما قتل رجع أحدهم عن شهادته؟
- قال: فقال «٤»: «يقتل» «٥» الرابع «٦»، ويؤدى الثلاثة إلى أهله ثلاثة أرباع الدية». «٧»

لو شهد اثنان بما يوجب قتلا

- (٣). السند معلق على سابقه. ويروى عن ابن محبوب، على بن إبراهيم عن أبيه.
- (٤). فى «بن»: - / «فقال».
- (٥). فى «ن»: «فيقتل».
- (٦). فى الوافى والتهذيب: «الراجع».
- (٧). الكافى، كتاب الشهادات، باب من شهد ثم رجع عن شهادته، ح ١٤٤٩٨. و فى التهذيب، ج ٦، ص ٢٦٠، ح ٦٩٠، معلقاً عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب. التهذيب، ج ١٠، ص ٣١١، ح ١١٦٠، معلقاً عن الحسن بن محبوب الوافى، ج ١٦، ص ٨٥١، ح ١٦٢٦٩؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٢٩، ح ٣٣٨٥٩.

لو شهد اثنان بما يوجب قتلا

• ١٤٤٣٩ / ٤. عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُخْتَارِ؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَلَوِيِّ جَمِيعًا، عَنِ الْفَتْحِ بْنِ يَزِيدَ الْجُرْجَانِيِّ:

• عَنِ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَرْبَعَةٍ شَهِدُوا عَلِيًّا رَجُلٌ أَنَّهُ زَنَى، فَرَجَمَ «٨»، ثُمَّ رَجَعُوا وَقَالُوا: قَدْ وَهَمْنَا: «يُلْزَمُونَ الدِّيَةَ؛ وَإِنْ قَالُوا: إِنَّا «٩» تَعَمَّدْنَا، قَتَلَ أَيُّ الْأَرْبَعَةِ شَاءَ وَلِيُّ الْمَقْتُولِ، وَرَدَّ الثَّلَاثَةَ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ الدِّيَةِ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ الثَّانِي، وَيُجْلَدُ «١» الثَّلَاثَةُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ثَمَانِينَ جِلْدَةً؛ وَإِنْ شَاءَ وَلِيُّ الْمَقْتُولِ أَنْ يَقْتُلَهُمْ، رَدَّ ثَلَاثَ دِيَّاتِ عَلِيٍّ أَوْلِيَاءِ الشُّهُودِ الْأَرْبَعَةَ، وَيُجْلَدُونَ ثَمَانِينَ «٢» كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، ثُمَّ يَقْتُلُهُمُ الْإِمَامُ».

لو شهد اثنان بما يوجب قتلا

• ٣٦٧ / ٧

• وَقَالَ فِي رَجُلَيْنِ شَهِدَا عَلَيَّ رَجُلٌ أَنَّهُ سَرَقَ، فَقُطِعَ، ثُمَّ رَجَعَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَقَالَ «٣»:

• وَهَمَّتُ فِي هَذَا، وَلَوْ كُنَّ كَانَتْ غَيْرَهُ: «يُلْزَمُ» «٤» نِصْفَ دِيَّةِ الْيَدِ «٥»، وَلَا تَقْبَلُ «٦» شَهَادَتُهُ فِي الْآخِرِ؛ فَإِنْ رَجَعَا جَمِيعًا وَقَالَا: وَهَمْنَا، بَلْ كَانَ السَّارِقُ فَلَانَا، الزَّمَا «٧» دِيَّةَ الْيَدِ، وَلَا تَقْبَلُ «٨» شَهَادَتُهُمَا فِي الْآخِرِ؛ وَإِنْ قَالَا: إِنَّا تَعَمَّدْنَا، قَطَعَ يَدُ أَحَدِهِمَا بِيَدِ الْمَقْطُوعِ، وَيَرُدُّ «٩» الَّذِي لَمْ يُقْطَعْ رُبْعَ دِيَّةِ الرَّجُلِ «١٠» عَلَيَّ أَوْلِيَاءِ الْمَقْطُوعِ الْيَدِ «١١»؛ فَإِنْ قَالَ الْمَقْطُوعُ الْأَوَّلُ: لَأَرْضِي، أَوْ تَقْطَعُ «١٢» أَيْدِيَهُمَا مَعًا، رَدَّ دِيَّةَ يَدٍ، فَتَقْسَمُ «١٣» بَيْنَهُمَا، وَتَقْطَعُ «١٤» أَيْدِيَهُمَا. «١٥»

لو شهد اثنان بما يوجب قتلا

- (٨). فى «ن»: «ثمّ رجم».
- (٩). فى «ع، ل» والوسائل: «إنّما». وفى «بف» والتهذيب: - / «إنّا».
- (١). فى «ل»: «وتجلد».
- (٢). فى «م، بح، بف، جد»: + / «جلدة».

لو شهد اثنان بما يوجب قتلا

- (٣). في «م» والتهذيب: «فقال».
- (٤). في «بح، بف، جد» والتهذيب: «يلزمه».
- (٥). في «جد» وحاشية «م»: «الدية» بدل «دية اليد».
- (٦). في «ك، ن، بف، جد» والتهذيب: «ولا يقبل».
- (٧). في «بف» والتهذيب: «يلزمان».
- (٨). في «ك، ن، جد» والتهذيب: «ولا يقبل».
- (٩). هكذا في معظم النسخ التي قوبلت والوافي والوسائل والتهذيب. وفي «ن، جت» والمطبوع: «ويؤدى».
- (١٠). في المرأة: «لعل الحكيم بربع دية الرجل محمول على التقية؛ لأنهم يقطعون من الزند، وأما على مذهب الأصحاب ففيه قطع أربع أصابع، ودية أربع أصابع لا تبلغ ربع الدية. ويمكن أن يكون محمولا على ما إذا شهدوا عند المخالفين، فقطعوا من الزند، واللى يعلم».
- (١١). في «جت»: «الثاني» بدل «المقطوع اليد».
- (١٢). في «ن، بح، بف»: «أو يقطع». وفي الوافي: «أو» في قوله: «أو تقطع أيديهما» بمعنى «إلى أن».
- (١٣). في «ن»: «فيقسم». وفي التهذيب: «تنقسم».
- (١٤). في «ن، بف، جد» والتهذيب: «ويقطع».
- (١٥). التهذيب، ج ١٠، ص ٣١١، ح ١١٦١، معلقاً عن علي بن إبراهيم الوافي، ج ١٦، ص ٨٥١، ح ١٦٢٧١؛ الوسائل، ج ٢٩، ص ١٢٩، ح ٣٥٣١٩، إلى قوله: «ثم يقتلهم الإمام»؛ وفيه، ص ١٨١، ح ٣٥٤١٦، من قوله: «وقال في رجلين شهدا».

لو شهد اثنان بما يوجب قتلا

- «٨» ١٢ بَابُ حُكْمِ مَا لَوْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ بِالزَّنَا ثُمَّ رَجَعُوا أَوْ رَجَعَ أَحَدُهُمْ بَعْدَ الرَّجْمِ
- ٣٣٨٥٨ - ١ - «٩» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي أَرْبَعَةٍ شَهِدُوا عَلَيَّ رَجُلٌ مُحْصَنٌ بِالزَّنَا - ثُمَّ رَجَعَ أَحَدُهُمْ بَعْدَ مَا قَتَلَ الرَّجُلَ - قَالَ إِنْ قَالَ الرَّابِعُ «١» أَوْهَمْتُ - ضَرَبَ الْحَدَّ وَ أَغْرَمَ الدِّيَةَ - وَ إِنْ قَالَ تَعَمَّدْتُ قَتَلَ.
- (٩) - الكافي ٧ - ٣٨٤ - ٤، التهذيب ٦ - ٢٦٠ - ٦٩١ و التهذيب ١٠ - ٣١١ - ١١٦٢.
- (١) - في التهذيب - الراجع (هامش المخطوط).

لو شهد اثنان بما يوجب قتلا

- ٣٣٨٥٩ - ٢ - «٢» وَ عَنهُ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَعِيمِ الْأَزْدِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ أَرْبَعَةٍ شَهِدُوا عَلَيَّ رَجُلًا بِالزَّانَا - فَلَمَّا قُتِلَ رَجَعُ أَحَدُهُمْ عَنِ شَهَادَتِهِ - قَالَ فَقَالَ يُقْتَلُ الرَّابِعُ «٣» - وَ يُؤَدَّى الثَّلَاثَةُ إِلَى أَهْلِهِ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ الدِّيَّةِ.
- (٢) - الكافي ٧ - ٣٨٤ - ٥.
- (٣) - في التهذيب - الراجع (هامش المخطوط).

لو شهد اثنان بما يوجب قتلا

- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ «٤» وَ كَذَا الَّذِي قَبْلَهُ وَ رَوَاهُ أَيْضاً بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ «٥» وَ كَذَا الَّذِي قَبْلَهُ.
- (٤) - التهذيب ٦ - ٢٦٠ - ٦٩٠.
- (٥) - التهذيب ١٠ - ٣١١ - ١١٦٠.

لو شهد اثنان بما يوجب قتلا

•
 • ٣٣٨٦٠ - ٣ - «٦» مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ مِسْمَعِ
 كَرْدِينَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي أَرْبَعَةِ شَهَدُوا عَلِيَّ رَجُلًا بِالزَّانَا فَرَجَمَ -
 ثُمَّ رَجَعَ أَحَدُهُمْ فَقَالَ شَكَّتُ فِي شَهَادَتِي - قَالَ عَلَيْهِ الدِّيَّةُ قَالَ
 قُلْتُ: - فَإِنَّهُ قَالَ شَهَدْتُ عَلَيْهِ مُتَعَمِّدًا قَالَ يُقْتَلُ.

لو شهد اثنان بما يوجب قتلا

- أقول: وَ تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَى بَعْضِ الْمَقْصُودِ «٧» وَ يَأْتِي مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ «٨».
- (٦) - الفقيه ٣ - ٥٠ - ٣٣٠٥.
- (٧) - تقدم ما يدل على بعض المقصود في الباب ١٠ من هذه الأبواب.
- (٨) - ياتي في الحديث ٢ من الباب ١٤ من هذه الأبواب.